

تداعيات الإبتزاز!

بشير الشاطبي

منذ فترة طويلة، وتحديدًا منذ الحرب الأولى التي اندلعت بين المتمردين الحوثيين وبين القوات المسلحة في محافظة صعدة، أدت أحزاب اللقاء المشترك دورًا واضحًا تارة بالتشفي، وتارة أخرى بالفساد والإبتزاز السياسي، ولعبت أدوارًا كثيرة غير وطنية هنا وهناك، واستغلت مطالب وحقوق المواطنين، خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية لإثارة المزيد من الفتن، وتوسيع دائرة الإحتقانات والفضوى معتقدة بأن ذلك جزء من العملية الديمقراطية والعمل السياسي؛، لكون قيادة أحزاب اللقاء المشترك في حقيقة الأمر، تربت وترعرعت في بيئة حزبية يسودها حالات من الفضوى والقتل والتربص والتامر فيما بين صفوف أعضائها، أضف إلى ذلك أن الديكتاتورية والكهنوت والجهل كانت نظامًا أساسيًا لهذه الأحزاب منذ بداية عملها السري في اليمن، لهذا ليس بغريب على هذه الأحزاب التي أنصوت فيما يسمى «اللقاء المشترك» أن تكشف عن حقيقتها وحقيقة ماريها وتعيد ماضيها السيء من جديد، لأن لا مشروع لديها سوى إنتاج الفضوى، وإيقاظ الفتن وإشعال الحروب وإستغلال ظروف ومشاكل المجتمع اليمني، لإبتزاز النظام الحاكم سياسيًا وماديًا، وهناك الكثير من الشواهد والوقائع التي تؤكد كل ما ذهبنا إليه في هذه المقالة، وتؤكد الكثير من حالات فساد وإبتزاز وفتن «اللقاء المشترك» التي لا تخفى على معظم المواطنين، إن لم يكن كافة، ومع هذا نرى الحكومة خاصة وزارة الشؤون القانونية وغيرها من الجهات والأجهزة المختصة عاجزة عن حصر هذه الأحزاب الخارجة عن القانون والنظام والدستور، الجاهلة بأجديات العمل الحزبي، والعملية الديمقراطية، مما ينذر بكارث ومصائب أكبر وأعم -لاسمح الله- خاصة إذا ما استمرت هذه الأحزاب تتجاهل قضايا الشعب والمصلحة الوطنية العليا.

رأي في الأحداث..

الأجندة الخفية للحكومة من إستمرار أزمة الغاز؟!

■ أبو عدي

دخلت أزمة إختفاء وإحتكار وغلاء مادة الغاز في اليمن شهرها الثامن دون قيام الجهات الحكومية بإتخاذ أي إجراء عملي للحد منها أو الإفصاح عن الأسباب والمبررات الحقيقية التي تقف وراء هذه الأزمة لمدة تعد من المواد الأساسية لحاجة ومتطلبات الناس الضرورية اليومية. هذه الأزمة التي أريد لها أن تبدأ مع بدء إندلاع الحرب السادسة بين الجيش والمتمردون الحوثيين- أصبحت هم يومي للناس وشغلهم الشاغل.. فبعد أن كانوا يبحثون عن سبل تحسين حياتهم المعيشية الى جانب إهتمامهم ومتابعتهم لشئونهم وشئون وطنهم وما جرى ويجري من أحداث وحروب وإحتقانات في شمال الوطن وجنوبه-شرقه وغربه- ومايفرزه هذا الواقع من إنعكاسات سلبية على واقع وحياة الفرد والمجتمع سياسيًا وإقتصاديًا ومعيشيًا ألفت بظلالها القاتمة على حاضر ومستقبل الوطن والمواطن

حتى تخفيفها أو إحالة المتسببين أو واحد منهم فقط للمحاكمة!! أو حتى الإعتراف بوجود أزمة وعجزها عن مواجهتها وذلك أضعف الإيمان!!.. أنتهت الحرب السادسة في صعدة ولزالت حرب (أزمة الغاز) على حياة الناس المعيشية قائمة وفي أشدها والحكومة واقفة «صامتة» «مكتوفة» الأيدي وكأن لها مصلحة سياسية ما من بقاء هذه الأزمة!! وإستمرار إشغال الناس وأهتمامهم الأساسي والوحيد بهذه المادة!!.. ولا نشك بأن هناك ثمة أجندة سياسية خفية للحكومة من وراء إشغال الشارع بمادة الغاز عن الأمور والقضايا الوطنية والسياسية الأخرى.. وإلا بماذا نفسر إستمرار الأزمة وعدم قيامها بأي إجراء ضد المتسببين من تجار الأزمات والحروب، بل نسمع بأنها تكافئ المسئئ وتعاقب المحسن!!.. ومدير عام شركة الغاز أنموذجًا!!..

مجلس النواب بين التهميش والغياب؟!!

عندما نرى مجالس النواب في دول العالم المتقدمة أو حتى في بعض دول العالم الثالث نرى هذه المجالس تقوم بمهامها ووظائفها وصلاحياتها على أكمل وجه من ناحية دورها الرقابي أو دورها التشريعي الذي يهدف في أساسه كل مجلس من هذه المجالس النيابية إلى خدمة بلاده والوقوف في وجه كل من يتجاوز الدستور والقانون في هذه الدول، حتى وأن كان من كبار قياديي السلطة التنفيذية سواء كان وزيرًا أو حتى رئيس الجمهورية. أن من يشاهد المشاهد السياسي في اليمن ودور السلطات الثلاث، فإنه لا يجد إلا السلطة التنفيذية هي المتسيدة للموضع بشكل كامل وغياب شبه كامل للسلطة التشريعية ودورها الرقابي في هذا المشهد.

هناك عدة أعضاء من مجلس النواب يقرون بأن مجلس النواب يدار من خارجه وأن هذا المجلس لا يستطيع القيام بواجباته بسبب تهميشه، وتغييب دوره في القضايا المصرية للبلاد ومنها أنه لا يأخذ برأيه أو مشورته عند قيام السلطة بالحروب في صعدة؛ فسوف أجيئكم لا أدري!!.. أن الملاحظ هو أن مجلس النواب يستخدم من قبل السلطة لترميز الجرع القاتلة التي يعاني منها جميع أبناء الشعب فإين دور مجلس النواب الذي يمنع تمرير الجرع التي ترهق الناس وتذللهم في معيشتهم التي تزداد سوءًا كلما مرت الأيام فمن يحمي هذا الشعب من محاربتة في قوته الضروري في ظل غياب دور مجلس النواب، فالحكومة لا تعرف إلا نهب المال العام وتفتيز الجرع على المواطنين. كلنا يعلم كيف تلعب ما تسمى الديمقراطية في اليمن وكلنا يعلم أن مجلس النواب ماهو إلا مجلس لتنفيذ ما يطلب منه من قبل الحكومة وحزبها الحاكم إذا لا نضحك على أنفسنا وعلى شعبنا بأن اليمن لديهم سلطة تشريعية توازي السلطات التشريعية في الدول الأخرى حيث أنه في هذه الدول يقوم الحزب الذي يحصل على الأغلبية في البرلمان بتشكيل حكومة قادرة على القيام بكافة مهام وأعمال السلطة التنفيذية التي ترأسها ويكون دور رئيس الجمهورية في هذه الدول دور سيادي، وإشرافي لاغير. وهذا ما لم نجد في اليمن حيث أن القيادة السياسية والحكومة هي من تقوم بأعمال كافة السلطات وهذا خطأ يجب أن لا يستمر على ماهو عليه ويجب على الأحزاب السياسية ومنها أحزاب المعارضة إدراك خطر الإستمرار بهذا النهج والإتجاه لإصلاح المؤسسات الانتخابية ولن تكون الانتخابات القادمة على أساس القائمة النسبية كما يعمل في عدد من الدول الديمقراطية في أوروبا وفي غيرها من الدول المتقدمة.



● مراد أحمد الصالحى

ملحمة مجموعت الإخلاص



لبيع أجود أنواع اللحوم البلدي (غنمي-عجل-رضيع)
لصاحبها/ خالد النوم وإخوانه
صنعاء- أمام بوابة التلفزيون-
سوق النوم -سيار 713599918-7771797530-733365217.

النفس الطيبة



يعلان / علي محمد محمد النوم
عن افتتاح مركز طيبة لبيع أجود أنواع اللحوم
الخط الساخن: 777777119
أمام التلفزيون

مطعم مبروك علامة تجارية مسجلة

مطعم مبروك المعروف لدى شريحة كبيرة من اليمنيين علامة مسجلة لصاحبها الحاج/محمد مبروك منذ عشرات السنين، ولايحق لأحد تقليدها، حيث يوجد في صنعاء مطعمين فقط، الأول في شعوب والثاني شارع عمران- التلفزيون. ونحذر من استخدام الاسم أو هذه العلامة في أي مطعم آخر، وسنقاضي من يقلد أو يتعدى على حقوقنا.



حلويات
بابا غنوج

وليس له أي علاقة بالمطعم الكائن جولة ٤٥ شارع تعز

تلفون: ٧٧٧٣٢٢٠١٨ / ٣٢٢٢٠١٨

